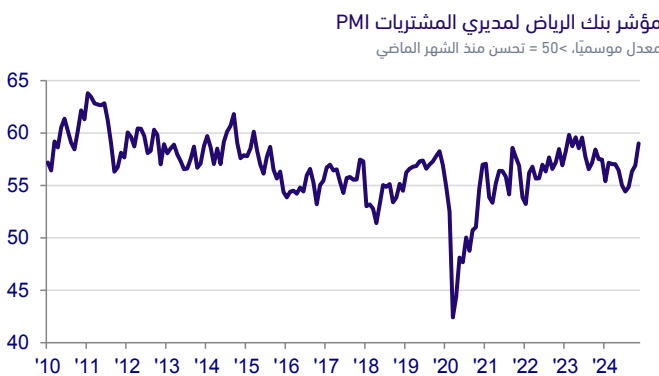


مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

أقوى نمو في النشاط غير المنتج للنفط منذ 16 شهرًا



المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 21 نوفمبر 2024.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"ساعد النمو القوي في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية مؤشر مدراء المشتريات على الوصول إلى 59.0 نقطة في شهر نوفمبر، مما يدل على النجاح المستمر للجهود الرامية لتنويع الاقتصاد. ويعكس هذا التوسع القوي، الذي يتميز بتسارع الإنتاج والطلب، القدرة المتزايدة للقطاعات غير المنتجة للنفط على المساهمة في النشاط الاقتصادي بغض النظر عن تقلبات أسعار النفط. وكان النمو مدفوعًا بزيادات حادة في الطلبات الجديدة ونشاط الشراء والتوظيف، مما يسלט الضوء على قوة الطلب المحلي وثقة الشركات.

"يشير تسارع النشاط الشرائي وتوسع المخزون إلى أن الشركات تستعد لاستمرار نمو الطلب، وهو ما يعكس التقدم المطرد الذي تحرزه المملكة في توسيع قاعدتها الاقتصادية. علاوة على ذلك، يشير نمو العمالة إلى زيادة قدرة القطاعات غير المنتجة للنفط على استيعاب العمالة، وهو ما يدعم الأهداف الاجتماعية والاقتصادية مثل زيادة العمالة الوطنية.

"ويتماشى هذا الأداء مع الاتجاهات الاقتصادية الأوسع نطاقًا والتي تُظهر قدرة المملكة العربية السعودية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز ثقة المستهلكين، وتعزيز الشراكات التجارية في جميع أنحاء البلاد. ورغم حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي، يبدو القطاع غير المنتج للنفط في المملكة في وضع مواتٍ للحفاظ على مساره التصاعدي.

"إن الأداء القوي الذي تحقق في شهر نوفمبر يؤكد نجاح السياسات الرامية إلى تعزيز الاقتصاد التنافسي والمتنوع، وفي المستقبل، سيكون الحفاظ على هذا الزخم ضروريًا لتحقيق أهداف رؤية 2030 وضمان النمو الاقتصادي على المدى الطويل."

النتائج الأساسية

تسارع نمو الطلبات الجديدة مرة أخرى

توسع المخزون يؤدي إلى زيادة حادة في نشاط الشراء

تسارع وتيرة خلق فرص العمل وتضخم الأجور

أشار مؤشر مدراء المشتريات في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط أداءً قويًا في الشهر قبل الأخير من العام، حيث شهد نشاط الأعمال أكبر وتيرة نمو منذ شهر يوليو 2023 بفضل الارتفاع المتسارع في الطلبات الجديدة ونشاط الشراء وتعيين الموظفين.

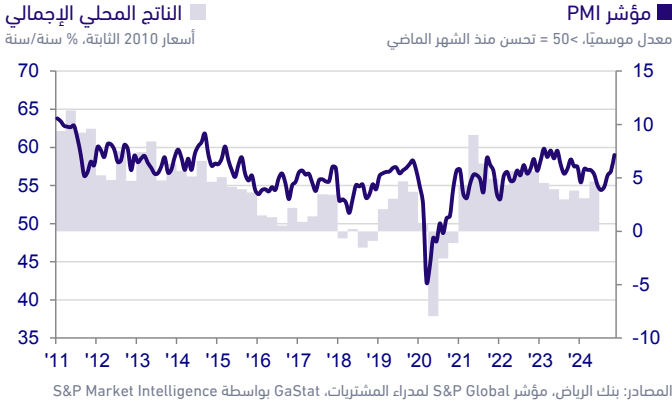
وكان لتحسن النمو تأثير إيجابي على ضغوط التضخم في شهر نوفمبر، حيث شهدت الشركات أسرع ارتفاع في تكاليف مستلزمات الإنتاج في أكثر من أربع سنوات. وبفضل زيادة حجم الطلبات، قامت الشركات برفع أسعار مبيعاتها بأقوى درجة منذ شهر يناير.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات في المملكة العربية السعودية من 56.9 نقطة في شهر أكتوبر إلى 59.0 نقطة في شهر نوفمبر، مسجلًا بذلك زيادة للشهر الرابع على التوالي. وأشارت القراءة الأخيرة إلى تحسن كبير في ظروف التشغيل في الشركات غير المنتجة للنفط. وكان معدل النمو هو الأكثر حدة منذ منتصف عام 2023.

ارتفعت جميع المكونات الفرعية الخمسة لمؤشر مدراء المشتريات في شهر نوفمبر، وارتفع نشاط الأعمال بأسرع وتيرة له في 16 شهرًا، وهو ما ربطته الشركات ارتباطًا وثيقًا بالزيادة المتسارعة في مدفوعات الطلبات الجديدة مقارنة بشهر أكتوبر. وأشارت التقارير بانتظام إلى تحسن معدلات الطلب، إلى جانب ارتفاع أعداد العملاء، وزيادة الإنفاق الاستثماري، ووجود الفعل الإيجابية من العملاء تجاه الحملات التسويقية. وشهدت الشركات أيضًا زيادة في المبيعات الخارجية، بعد تراجع متواضع في فترة الدراسة السابقة.

أدى تحسن نمو المبيعات إلى قيام الشركات غير المنتجة للنفط بتعيين موظفين إضافيين في شهر نوفمبر. في الواقع، كان معدل نمو العمالة هو ثاني أسرع معدل في ما يزيد قليلاً على عشر سنوات، ولم يتفوق عليه إلا شهر أكتوبر 2023. وجاءت زيادة فرص العمل لتعكس الحاجة إلى قوى عاملة أكبر، وفقًا للتقارير النوعية. وقد ساعد ذلك الشركات على مواكبة أعباء العمل وأدى إلى انخفاض آخر طفيف في حجم الأعمال غير المُتجزئة.



الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
خبير اقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخل: 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

ديمة التركي
خبير اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخل: 2478
deema.alturki@riyadbank.com

دفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global
هاتف: 44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 44 7967 447 030
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة
katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

من المجالات الأخرى التي شهدت زيادة للنمو في شهر نوفمبر حجم المخزون، حيث قامت الشركات غير المنتجة للنفط بزيادة مشترياتهم من مستلزمات الإنتاج بأسرع وتيرة منذ شهر مارس، وأشار كثيرٌ منها إلى رغبتهم في زيادة المخزون تحسبًا لتزايد حجم المبيعات. وعلى هذا الأساس، ظلت الشركات واثقة من أن حجم الطلب سيواصل الارتفاع، وهو ما دعم التوقعات الإيجابية لنشاط الأعمال في غضون 12 شهرًا. ومع ذلك، أدى ارتفاع معدلات شراء مستلزمات الإنتاج إلى الضغط على سلاسل التوريد في شهر نوفمبر، مما أدى إلى أبطأ تحسن في أداء الموردن في 15 شهرًا.

وعلى الرغم من أن النمو الحاد للمشتريات وجهود التوظيف الأكبر دعمت الاقتصاد غير المنتج للنفط خلال شهر نوفمبر، إلا أنها أدت أيضًا إلى ضغوطٍ تضخمية إضافية. وشهدت الأجور على وجه التحديد ارتفاعًا ملحوظًا، حيث سجلت أسرع وتيرة للتضخم في الأجور منذ ما يزيد قليلًا على عشر سنوات. كما ارتفعت أسعار المشتريات بدرجة أكثر حدة، حيث أشارت الشركات أيضًا إلى تأثير التوترات الجيوسياسية الأوسع نطاقًا على أسعار المواد وارتفاع تكاليف النقل. ونتيجة لذلك، ارتفع متوسط الأسعار للشهر الثاني على التوالي، وكان معدل الزيادة هو الأكثر حدة منذ بداية العام.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات® PMI من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردن (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردن بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone"، وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية.

www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global والشركات التابعة لها أو بترخيص منها، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات® و PMI هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردن ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إرهاق أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.